على حدة . وقد يمكن ان تعدد بأن تجعل كلها نحو الحدّ من غير ان يصرّح فيها بحدّ مطلوب مطلوب[٢٩] من هذه المطالب ، ولذلك ان المواضع الجنسية نافعة في الحدّ اذ كان الحدّ لا بدّ من وجود الجنس فيه ، وكذلك مواضع الخاصّة اذ كان الحدّ من شرطه ان يكون خاصًّا ، وكذلك مواضع العرض اذ كان الحدّ لا بدّ ان يكون موجودًا للمحدود .

٥ وعلى هذا فيظهر ان المواضع المبطلة لواحدة واحدة من هذه مبطلة للحدّ ، والمثبتة لواحدة واحدة منها مثبتة لشرط من شروط الحدّ ، الاّ انه لما كان ليس كل المواضع التي تبطل الجنس او واحدًا[٣٠] منها يبطل[٣١] الحدّ ، بل قد يوجد منها ما يثبته ويبطله . مثال ما يبطل الجنس ويثبت الحدّ ان يكون الشيء محمولاً على الشيء من طريق ما هو وخاصًّا به ، واما ما يبطلهما معًا فبيّن ، وذلك انه اذا بطل ان يكون محمولاً من طريق ما هو بطل ان يكون

١٠ جنسًا فضلاً عن ان يكون حدًّا ؛ وكذلك يلفى الامر في جميع المواضع المبطلة لواحدة واحدة منها ، ولا ايضًا جميع المواضح التي تثبت الجنس او واحدًا واحدًا منها تثبت الحدّ او شرطًا من شروط الحدّ ، بل يوجد فيها ما يثبت الجنس ويبطل الحدّ . مثال ذلك اذا تبيّن في محمول ما انه محمول من طريق ما هو حمل عموم تبيّن انه جنس وبطل ان يكون حدًّا . فمن هذه الجهة عسر احصاؤها من جهة الحدّ ، مع انه اذا اخذت هذه المواضع

١٥ نحو الحدّ واحصيت على ان ذلك هو القصد الاول منها ، لم يمتنع في كثير منها ان تخفى منفعته او تقلّ ، فاذا اخذ كل واحد منها بالجهة التي تخصّه كانت ابين واظهر منفعة . فهذا هو السبب الذي عدل بارسطو عن ان يجعلها جدّية ، وقد قيل ان ثاوفرسطس[٣٢] فعل ذلك . فاما انها منحصرة متناهية فذلك يظهر مما اقوله . قد تبيّن ان كل مطلوب فانما يتبيّن بشيء آخر هو غيره ، وان ذلك الشيء المأخوذ في بيانه لا بدّ ان يكون بينه وبين

٢٠ المطلوب مواصلة ما والاّ لم يمكن ان يظهر منه في الشيء المطلوب اثبات او نفي . واذا كان ذلك كذلك فلا بدّ ان يكون الشيء الذي تبيّن منه ان الشيء المطلوب موجود بصفة كذا او غير موجود من جهة انه مواصل : اما امر مأخوذ من جوهر المطلوب ، واما امر مأخوذ من لواحقه واعراضه ، واما من اشياء من خارج بينها وبين المطلوب مناسبة او مشابهة ، واما من اشياء متوسطة بين الامور التي من خارج وبين التي من جوهر الشيء .

٢٥ **ولما** كان كل مطلوب ينقسم الى محمول وموضوع ، وكانت المواضع المأخوذة من جوهر الشيء : اما ان تكون مأخوذة من حدّ المحمول او الموضوع ، او من جزء حدّهما ، وذلك

اما جنس واما فصل ، واما ان تكون اجزاء المحمول نفسها او الموضوع ، اعني انواع المحمول او الموضوع ، وجب ضرورة ان تكون المواضع المأخوذة من جوهر الشيء : اما مواضع الحدّ ، او الجنس ، او الفضل ، او مواضع التقسيم ، اعني التي يقسم فيها المحمول او الموضوع الى انواعه .

٥ **ولما** كانت لواحق الشيء ايضًا : اما اعراضًا[٣٣] واما خواص ، وذلك موجود في جميع المقولات التسع ، وجب ان يكون عدد هذه المواضع ايضًا هذا العدد .

ولما كانت ايضًا الامور التي من خارج اما شهادة شاهد وذلك : اما واحد مقبول ، واما الاكثر ، واما الجميع ، واما معنى ، وكانت المعاني التي من خارج : اما ان تكون متشابهة[٣٤] ، واما متقابلة[٣٥] ، واما مركبة منها ، وجب ضرورة ان تكون التي من خارج

١٠ منحصرة في هذه القسمة . والمركبة منها هي مواضع الأقل والاكثر ، والمتقابلات كما سلف لك هي اربعة ، والشبيهة صنفان . واما المواضع المتوسطة بين الامور التي من خارج ، والتي من جوهر الشيء ، فيظن انها مواضع التصاريف ومواضع النظائر . وبالجملة فكل موضع فلا يخلو ان يكون داخلاً تحت هذه الاقسام ، او متوسطًا بينها ، وسيلوح ذلك بالاستقراء عند الوقوف على المواضع انفسها ان شاء الله[٣٦] .

١٥ فهذا ما كان ينبغي ان نقدمه قبل تعديدنا المواضع . فلنصر الى تعديدها محتذيًا في ذلك تعليم الحكيم .